

إيران تستدعي السفير العراقي احتجاجاً .. وبغداد تندب بالهجوم

العراقيون يحرقون القنصلية الإيرانية في النجف



محتجون عراقيون يفتشون الطرق بالإمارات المشتعلة



متظاهرون يرفعون العلم العراقي على أحد مداخل القنصلية الإيرانية

وأوقف المحتجون مراراً حركة المرور إلى الميناء الرئيسي للسلع بالعراق القريب من البصرة هذا الشهر وحاولوا حصار البنك المركزي في بغداد عازمين على ما يبدو على تعطيل الاقتصاد بعد قتل المطالبات بإقالة الحكومة.

وتتحرك الحكومة ببطء عند تنفيذ أي نوع من التغيير.

ولم يصادق البرلمان بعد على أي وعود بالإصلاح الانتخابي وإجراء انتخابات عامة مبكرة. والطبقة السياسية متحدة في وجه أي تحد كبير لفضيتها على السلطة.

من ناحية أخرى قال المتحدث باسم الحكومة العراقية وليم ورده، إن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي مستعد للحضور إلى البرلمان للاستجواب «شرط أن يخدم الاستجواب العلنية السياسية».

ونقلت صحيفة «الصباح» عن ورده، إن «رئيس الوزراء لم يعترض على أي عملية قانونية أو ما شابه ذلك، وأي موضوع يتعلق بهذه الإجراءات، هو على استعداد لتتبعه».

وذكر أن عبد المهدي «يرفض حالياً الاستجواب لأنه بمثابة تصفية حسابات سياسية».

وذكرت الصحيفة أن التغيير الوزاري المرتقب قد يطل ما بين 10 و 12 وزارة وأن القتل السياسية تحولت لرئيس الوزراء تسلم وتقديم أسماء الوزراء الجدد إلى البرلمان.

من جانب آخر أعلن الجيش العراقي أسس لقيادتها محافظون وقيادة عسكريون، لوقف الاضطرابات الشعبية المتصاعدة.

وأعلن بيان للجيش «تشكيل خلايا أزمة برئاسة السادة المحافظين، وتكرار تكليف بعض القيادات العسكرية ليكونوا أعضاء في خلايا الأزمة لتتولى القيادة والسيطرة على كافة الأجهزة الأمنية، والعسكرية في المحافظات، وللمساعدة السادة المحافظين في أداء مهامهم».

العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

وقالت عليها 23 عاماً والتي تدرس الطب: «الإصلاحات مجرد كلام. نريد أفعالا. أمضينا 16 عاماً من الكلام دون أفعال. تعرضنا للسرقة طوال 16 عاماً».

وتمثل الاحتجاجات الكبيرة والسلمية بالأساس في العراق التحدي الأكثر تعقيداً للطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الشيعة والتي تدير مؤسسات الدولة وشبكات من الحسوبية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وأطاح بصادم حسين من الحكم.

ويقول المحتجون، وهم شبان أكثرهم من الشيعة، إن «السياسيين فاسدون ويتهمونهم بالمسؤولية عن إغراق العراق في التعافي من غلوم من الصراع والعقوبات بالرغم من عامين شهدا هدوءاً نسبياً بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي».

غير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في اجتماع لمجلس الوزراء به التلفزيون في وقت متأخر يوم الثلاثاء، عن قلة إزاء العنف والفساد المالية الناجمة عن الاضطرابات، لكنه اتهم مخربين لم يحددتهم بالمسؤولية عن الاضرار.

وقال إن «شهداء سقوطوا بين المحتجين وقوات الأمن، كما أصيب عدد كبير واعتقل الكثيرون»، وأضاف أن السلطات تحاول تحديد الأخطاء التي ارتكبتها قوات الأمن وهي تحاول إخماد الاحتجاجات في الأول من أكتوبر(تشرين الأول) إلى 344 قتيلاً في أنحاء البلاد.

وقال علي ناصر، وهو مهندس عاطل عن العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

وقالت عليها 23 عاماً والتي تدرس الطب: «الإصلاحات مجرد كلام. نريد أفعالا. أمضينا 16 عاماً من الكلام دون أفعال. تعرضنا للسرقة طوال 16 عاماً».

وتمثل الاحتجاجات الكبيرة والسلمية بالأساس في العراق التحدي الأكثر تعقيداً للطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الشيعة والتي تدير مؤسسات الدولة وشبكات من الحسوبية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وأطاح بصادم حسين من الحكم.

ويقول المحتجون، وهم شبان أكثرهم من الشيعة، إن «السياسيين فاسدون ويتهمونهم بالمسؤولية عن إغراق العراق في التعافي من غلوم من الصراع والعقوبات بالرغم من عامين شهدا هدوءاً نسبياً بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي».

غير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في اجتماع لمجلس الوزراء به التلفزيون في وقت متأخر يوم الثلاثاء، عن قلة إزاء العنف والفساد المالية الناجمة عن الاضطرابات، لكنه اتهم مخربين لم يحددتهم بالمسؤولية عن الاضرار.

وقال إن «شهداء سقوطوا بين المحتجين وقوات الأمن، كما أصيب عدد كبير واعتقل الكثيرون»، وأضاف أن السلطات تحاول تحديد الأخطاء التي ارتكبتها قوات الأمن وهي تحاول إخماد الاحتجاجات في الأول من أكتوبر(تشرين الأول) إلى 344 قتيلاً في أنحاء البلاد.

وقال علي ناصر، وهو مهندس عاطل عن العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

وقالت عليها 23 عاماً والتي تدرس الطب: «الإصلاحات مجرد كلام. نريد أفعالا. أمضينا 16 عاماً من الكلام دون أفعال. تعرضنا للسرقة طوال 16 عاماً».

وتمثل الاحتجاجات الكبيرة والسلمية بالأساس في العراق التحدي الأكثر تعقيداً للطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الشيعة والتي تدير مؤسسات الدولة وشبكات من الحسوبية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وأطاح بصادم حسين من الحكم.

ويقول المحتجون، وهم شبان أكثرهم من الشيعة، إن «السياسيين فاسدون ويتهمونهم بالمسؤولية عن إغراق العراق في التعافي من غلوم من الصراع والعقوبات بالرغم من عامين شهدا هدوءاً نسبياً بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي».

غير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في اجتماع لمجلس الوزراء به التلفزيون في وقت متأخر يوم الثلاثاء، عن قلة إزاء العنف والفساد المالية الناجمة عن الاضطرابات، لكنه اتهم مخربين لم يحددتهم بالمسؤولية عن الاضرار.

وقال إن «شهداء سقوطوا بين المحتجين وقوات الأمن، كما أصيب عدد كبير واعتقل الكثيرون»، وأضاف أن السلطات تحاول تحديد الأخطاء التي ارتكبتها قوات الأمن وهي تحاول إخماد الاحتجاجات في الأول من أكتوبر(تشرين الأول) إلى 344 قتيلاً في أنحاء البلاد.

وقال علي ناصر، وهو مهندس عاطل عن العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

وقالت عليها 23 عاماً والتي تدرس الطب: «الإصلاحات مجرد كلام. نريد أفعالا. أمضينا 16 عاماً من الكلام دون أفعال. تعرضنا للسرقة طوال 16 عاماً».

وتمثل الاحتجاجات الكبيرة والسلمية بالأساس في العراق التحدي الأكثر تعقيداً للطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الشيعة والتي تدير مؤسسات الدولة وشبكات من الحسوبية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وأطاح بصادم حسين من الحكم.

ويقول المحتجون، وهم شبان أكثرهم من الشيعة، إن «السياسيين فاسدون ويتهمونهم بالمسؤولية عن إغراق العراق في التعافي من غلوم من الصراع والعقوبات بالرغم من عامين شهدا هدوءاً نسبياً بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي».

غير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في اجتماع لمجلس الوزراء به التلفزيون في وقت متأخر يوم الثلاثاء، عن قلة إزاء العنف والفساد المالية الناجمة عن الاضطرابات، لكنه اتهم مخربين لم يحددتهم بالمسؤولية عن الاضرار.

وقال إن «شهداء سقوطوا بين المحتجين وقوات الأمن، كما أصيب عدد كبير واعتقل الكثيرون»، وأضاف أن السلطات تحاول تحديد الأخطاء التي ارتكبتها قوات الأمن وهي تحاول إخماد الاحتجاجات في الأول من أكتوبر(تشرين الأول) إلى 344 قتيلاً في أنحاء البلاد.

وقال علي ناصر، وهو مهندس عاطل عن العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

وقالت عليها 23 عاماً والتي تدرس الطب: «الإصلاحات مجرد كلام. نريد أفعالا. أمضينا 16 عاماً من الكلام دون أفعال. تعرضنا للسرقة طوال 16 عاماً».

وتمثل الاحتجاجات الكبيرة والسلمية بالأساس في العراق التحدي الأكثر تعقيداً للطبقة الحاكمة التي يهيمن عليها الشيعة والتي تدير مؤسسات الدولة وشبكات من الحسوبية منذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003 وأطاح بصادم حسين من الحكم.

ويقول المحتجون، وهم شبان أكثرهم من الشيعة، إن «السياسيين فاسدون ويتهمونهم بالمسؤولية عن إغراق العراق في التعافي من غلوم من الصراع والعقوبات بالرغم من عامين شهدا هدوءاً نسبياً بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي».

غير رئيس الوزراء عادل عبد المهدي، في اجتماع لمجلس الوزراء به التلفزيون في وقت متأخر يوم الثلاثاء، عن قلة إزاء العنف والفساد المالية الناجمة عن الاضطرابات، لكنه اتهم مخربين لم يحددتهم بالمسؤولية عن الاضرار.

وقال إن «شهداء سقوطوا بين المحتجين وقوات الأمن، كما أصيب عدد كبير واعتقل الكثيرون»، وأضاف أن السلطات تحاول تحديد الأخطاء التي ارتكبتها قوات الأمن وهي تحاول إخماد الاحتجاجات في الأول من أكتوبر(تشرين الأول) إلى 344 قتيلاً في أنحاء البلاد.

وقال علي ناصر، وهو مهندس عاطل عن العمل عمره 28 عاماً: «في البداية كان مطلبنا الإصلاح ومحاربة الفساد».

وأضاف: «لكن بعد أن قتلنا الحكومة وسالت بماء الشباب السفلى... لن نرجع قبل إسقاط هذه الحكومة والطبقة الفاسدة التي تتحكم بنا».

ولم تصل إصلاحات الحكومة إلى أكثر من توفير بضع وظائف بالدولة للخريجين ومقررات مالية للقراء ووعود ضريبية بإصلاح انتخابي بالكاد بدأ النواب مناقشته.

- مقتل 22 متظاهرا في مواجهات مع قوات الأمن بالناصرية
- محافظ النجف يدعو شيوخ العشائر إلى التحرك لوقف العنف
- محتجون يغلقون الطرق تصعيداً للضغط من أجل الإصلاح
- متحدث رسمي عراقي: عبد المهدي مستعد لاستجوابه في البرلمان

عسكرية جديدة للمحافظة، بينما أسفرت المظاهرات وأعمال العنف عن سقوط أكثر من 360 قتيلًا و15 ألف جريح في شهرين، حسب حصيلة لوكالة فرانس برس استناداً إلى مصادر طبية وأمنية، بعد توقف السلطات عن نشر أرقام رسمية.

من جهة أخرى دعا محافظ النجف لؤي الياسري مساء الأربعاء، شيوخ العشائر وللثقلين وأعضاء التنسيقيات والإعلاميين، إلى التدخل لدى المتظاهرين لإيقاف العنف المتصاعد في محافظة النجف على خلفية المظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها المحافظة لليوم الرابع والثلاثين على التوالي.

وقال الياسري في بيان على خلفية الاضطرابات التي تشهدها محافظة النجف مساء اليوم: «نؤكد للجميع إننا ماضون في طريق واد الفتنة وعدم استخدام العنف، واستخدمت الأخيرة الحية في مدينة كربلاء جنوب بغداد وقتلت اثنين من المحتجين.

وأضاف: «نحن بادرنا بالتواصل مع المحتجين للعدول عن هذا التصعيد الأخير وذلك من أجل النجف وإبائها ومن أجل الحفاظ على سلمية احتجاجات النجفيين».

وذكر شهود أن استخدام الغازات المسيلة للدموع أوقع حتى الآن أكثر من 40 مصاباً بين المتظاهرين.

وأوضح الشهود أن القوات الأمنية صدت محاولة قام بها متظاهرون للهجوم على مقر القنصلية الإيرانية في النجف باستخدام

الهجوم بات واضحاً وهو إلحاق الضرر بالعلاقات التاريخية بين العراق وإيران، وكذلك مع بقية دول العالم».

وأضافت الوزارة، أن «البعثات الدبلوماسية العاملة على أرض العراق محط احترام وتقدير عال، مشددة أن الحادث «لا يمثل وجهة نظر رسمية».

كما أصدرت إيران، أسس الخميس، بياناً بما تعرضت له فضيلتها في النجف العراقية، وأبلغت السفير العراقي باحتجاجها الشديد على ذلك.

وقال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، عباس موسوي، أسس الخميس: «أبلغنا السفير العراقي احتجاجنا الشديد على الهجوم الذي تعرضت له فضيلتنا في النجف»، وفق ما أورد موقع قناة «السورية» العراقية، أسس الخميس.

وأضاف موسوي «دعوا الحكومة العراقية إلى التعامل بمسؤولية وحزم وبشكل مؤثر مع المتسببين في الهجوم على القنصلية الإيرانية في النجف الأشرف وتخريبها»، داعياً الحكومة العراقية «للمحماية الدبلوماسية الإيرانية في المرات الدبلوماسية الإيرانية في العراق».

من ناحية أخرى قتل 22 متظاهراً أسس الخميس في الناصرية، جنوب العراق وفق مصادر طبية وأمنية، بعد ساعات على إحراق قنصلية إيران في مدينة النجف المقدسة، في ما يعد تصعيداً غير مسبوق في الاحتجاجات العنيفة المستمرة منذ شهرين.

وذكرت مصادر أمنية وطبية لوكالة فرانس برس، أن 22 متظاهراً قتلوا بالرصاص في وقت مبكر أسس عندما تقدمت قوات الأمن لاستعادة جسرين في الناصرية التي تشهد احتجاجات ضد السلطات.

وأوضحت المصادر نفسها أن نحو 50 متظاهراً كانوا يفلتون الجسرين في إطار حملة عصيان مدني واسعة جرجوا، وأن عددا منهم في حالة حرجية.

وبدأت عملية قوات الأمن غداة تعيين قيادة

بغداد - «وكالات»: أسرم متظاهرون مناهضون للحكومة العراقية في وقت متأخر من أسس الأربعاء النار في القنصلية الإيرانية في النجف جنوبي العراق.

وقال شهود عيان إن قوات الأمن استخدمت الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين، فيما تشير تقارير إلى مقتل اثنين من المتظاهرين.

وأوردت وكالة الأنباء العراقية «وac» أن مديرية شرطة محافظة النجف الإشراف، أعلنت فرض حظر التجوال في المحافظة وحتى إشعار آخر.

وأضافت أن «ذلك جاء على خلفية الأحداث التي تشهدها المحافظة».

وأعلن محافظ النجف الإشراف لؤي الياسري الأربعاء، تعطيل الدوام الرسمي أسس في جميع دوائر الدولة باستثناء الدوائر الأمنية والصحية والخدمية.

وكان لؤي الياسري محافظ النجف قد دعا مساء أسس، رجال العشائر والمثقلين وأعضاء التنسيقيات والإعلاميين، إلى التدخل لدى المتظاهرين لإيقاف العنف المتصاعد في محافظة النجف على خلفية المظاهرات الاحتجاجية التي تشهدها المحافظة لليوم الرابع والثلاثين على التوالي.

وقال الياسري- في بيان على خلفية الاضطرابات التي تشهدها محافظة النجف مساء أسس، «نؤكد للجميع إننا ماضون في طريق واد الفتنة وعدم استخدام العنف، وأضاف: «نحن بادرنا بالتواصل مع المحتجين للعدول عن هذا التصعيد الأخير، وذلك من أجل النجف وإبائها ومن أجل الحفاظ على سلمية احتجاجات النجفيين».

من جهة أخرى نقلت وكالة الأنباء العراقية في وقت مبكر من صباح أسس الخميس، بياناً لوزارة الخارجية العراقية ندد بالهجوم على القنصلية الإيرانية في النجف، بعد أن اقتحمها محتجون، وأضرموا فيها النار الأربعاء.

وقالت الوزارة في البيان: «الغرض من

الجيش الليبي يؤمن حقل الفيل ويقوم بعمليات تمشيط



التحدث باسم الجيش الوطني الليبي اللواء أحمد المسماري

الحالي، حيث أن عرقلة إنتاج النفط من شأنه أن يؤثر على جميع الليبيين في عموم البلاد ويزيد من معاناتهم».

وتابع «أن البعثة تؤكد ذلك على أن المنشآت والمرافق النفطية في ليبيا ينبغي أن تخضع حصراً لسيطرة المؤسسة الوطنية للنفط».

للنفط دعوتها إلى وقف فوري للعمليات العسكرية بالقرب من حقول النفط لحماية الموظفين المدنيين والمنشآت النفطية».

وأضاف البيان أن البعثة تكرر «التأكيد على أن موارد ليبيا الطبيعية ملك لجميع الليبيين، ويتوجب عدم السماح بأن تصبح عنصراً في النزاع

الأمم المتحدة لدعم في ليبيا، عن قلقها البالغ إزاء أعمال العنف في حقل الفيل النفطي.

الأمم المتحدة تدعم في ليبيا، عن قلقها البالغ إزاء أعمال العنف في حقل الفيل النفطي.

المؤسسة الوطنية للنفط، وتسبب في وقف إنتاج الحقل البالغ 75 ألف برميل في اليوم.

وجاء في بيان البعثة «تشارك البعثة المؤسسة الوطنية

من ناحية أخرى أعربت بعثة تحت سيطرة الجيش منذ فبراير الماضي، مشيراً إلى أن القائد العام للجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر، أمر العسكريين بعدم دخول المنشآت النفطية باعتبارها مدنية.

من ناحية أخرى أعربت بعثة

عبدالله بن زايد يستقبل نائب رئيس الوزراء وزير خارجية نيوزيلندا



عبدالله بن زايد خلال استقباله لنائب رئيس الوزراء وزير خارجية نيوزيلندا

أبوظبي - «وكالات»: استقبل الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي نائب رئيس الوزراء وزير خارجية نيوزيلندا ونستون بيتزن.

وتبادل الجانبان خلال اللقاء وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك في ضوء التطورات والمستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

بحسب سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات ونيوزيلندا واليات تطويرها وتنميتها في كافة المجالات ومنها الطاقة المتجددة.

وأكد الجانبان خلال اللقاء التزامهما بمكافحة التطرف والإرهاب بجميع صوره وأشكاله ودعم الجهود الإقليمية والدولية في هذا الصدد والعمل على ترسيخ قيم التسامح والسلام في العالم.

ورحب الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان بزيارة ونستون بيتزن مؤكداً على ما تشهده العلاقات بين دولة

مشيداً بالمكانة الرائدة التي تحتلها بها الدولة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ووقع الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان و نائب رئيس الوزراء وزير خارجية نيوزيلندا تسون بيتزن على مذكرة ترتيبات بشأن التعاون الإنمائي في مجال مشروعات الطاقة المتجددة بين وزارة الخارجية والتعاون الدولي في دولة الإمارات ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا.

الإمارات ونيوزيلندا من تطور مستمر في ظل دعم من قيادتي البلدين، كما أشار إلى حرص المستر على تعزيز أوجه التعاون المشترك بين البلدين في مختلف المجالات.

من جانبه أكد نائب رئيس الوزراء وزير خارجية نيوزيلندا ونستون بيتزن حرص بلاده على تعزيز علاقاتها الثنائية مع دولة الإمارات وتنمية أوجه التعاون المشترك بما يعود بالخير على شعبي البلدين الصديقين

كانت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، قد أعلنت في وقت سابق اليوم وقف الإنتاج بحقل الفيل النفطي، وذلك بسبب تواصل الأعمال العسكرية بالمنطقة.

وقال رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط المهندس مصطفى صنع الله عبر موقع المؤسسة الإلكتروني: «لقد تعرض حقل الفيل النفطي إلى غارات جوية استهدفت بوابات الحقل، بالإضافة إلى مجمع سكني داخل الحقل مخصص لموظفي المؤسسة».

وأضاف: «تم نقل جميع مستخدمي المؤسسة

للمواطنين بالحقل إلى أماكن آمنة من أجل حمايتهم، غير أنهم لا يستطيعون استئناف نشاطاتهم العادية، وسيبقى الإنتاج متوقفاً إلى حين وقف العمليات العسكرية وانسحاب كافة الأفراد العسكريين من منطقة عمليات المؤسسة الوطنية للنفط».